في التقرير الأسبوعي الذي يصدره بنك الكويت الوطني حول أسواق النقد

مستويات التضخم المرتفعة ومعدلات البطالة تكبح توقعات المستثمرين حيال خفض أسعار الفائدة

- وصول قراءة مؤشر أسعار المستهلكين الأمريكي على أساس سنوي إلى 3.5 % فيما بلغ مؤشر أسعار المنتجين 0.2 %
- طلبات الحصول على اعانات البطالة بالولايات المتحدة سجلت 211 ألف طلب مقابل التوقعات التي أشارت إلى 216 ألفا

تناول التقرير الأسبوعي الذي يصدره بنك الكويت الوطني، حول أسواق النقد، عددا من القضايا والموضوعات الاقتصادية والمالية، أبرزها: مستويات التضخم المرتفعة ومعدلات البطالة في الولايات المتحدة، وتحليل مؤشر أسعار المستهلكين الأمريكي على أساس سنوي، إضافة إلى طلبات الحصول على اعانات البطالة بالولايات المتحدة، وكذلك معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي في المملكة المتحدة.

وفي ما يلي تفاصيل ما أورده التقرير..

الولايات المتحدة

مؤشر أسعار المستهلكين الأمريكي

استهل البنك الوطني تقريره بالإشارة إلى ارتفاع مؤشر أسعار المستهلكين، في الولايات المتحدة، الصادرة مرة أخرى في شهر مارس الماضي. وبلغ معدل التضخم على أساس سنوي 3.5 % خلال الأشهر الاثني عشر المنتهية في مارس. وتعد هذه قفزة كبيرة مقابل مستوياته البالغة 3.2 % في فبراير وأعلى معدل نمو سنوي يتم تسجيله على مدار نصف العام الماضي.

وسلط التقرير الضوء على التحديات التي تواجه المعركة ضد التضخم، والذي ما يزال يضغط على ميزانيات الأسر المعيشية. كما أشار التقرير أيضاً إلى أن تطبيق أية تدابير لتيسير السياسة النقدية، مثل خفض أسعار الفائدة، من غير المرجح أن يحدث قريباً. ويعتبر التضخم من أبرز المخاوف الشديدة التي عاصرت رئاسة الرئيس الأمريكي جو بايدن، حيث رفض العديد من الناخبين أسلوب تعامله مع الاقتصاد.

وأثرت البيانات بشكل كبير على توقعات تعديل مجلس الاحتياطي الفيدرالي لمسار أسعار الفائدة. ويستبعد المحللون إلى حد كبير أن يتم خفض سعر الفائدة في يونيو المقبل. وبعد صدور هذا التقرير، تراجعت توقعات الأسواق لخفض أسعار الفائدة في يونيو إلى 21 % مقابل 53 % في اليوم السابق و73 % الشهر السابق. من جهة أخرى، أشار مكتب إحصاءات العمل أن الأسعار ظلت دون تغير يذكر على أساس شهري مقارنة بنمو بلغت نسبته 0.4 % في فبراير. وكانت تكاليف الغاز والسكن أكبر الفئات التي ساهمت في تلك الزيادة، إلا أن ارتفاع الأسعار كان واسع النطاق وشمل معظم فئات المؤشر. وارتفعت الأسعار لكل فئة رئيسية تقريبا الشهر الماضي، باستثناءات محدودة مثل السيارات المستعملة والجديدة، وزيت الوقود، وأسعار المواد الغذائية في متاجر البقالة، والتي إما انخفضت أو ظلت ثابتة. وأشارت توقعات الاقتصاديين إلى تسجيل نمواً شهرياً بنسبة 0.3 % وبمعدل سنوي يصل إلى 3.4 %. وباستثناء الفئات المتقلبة مثل أسعار المواد الغذائية والغاز، ارتفع معدل التضخم الأساسي بنسبة 0.4 % مقارنة بالشهر السابق، ليظل بذلك المعدل السنوي عند 3.8 %، أي عند نفس المستوى المسجل في فبراير.

مؤشر أسعار المنتجين في الولايات المتحدة

أشارت أحدث البيانات الصادرة عن مكتب إحصاءات العمل إلى تباطؤ معدلات نمو أسعار المنتجين. إذ ارتفع مؤشر أسعار المنتجين، الذي يتتبع تغيرات أسعار الجملة قبل وصول البضائع إلى المستهلكين، بنسبة 0.2 % الشهر الماضي. ويأتي هذا النمو بعد تسجيله لزيادة أكبر بنسبة 0.6 % في فبراير. وتجدر الإشارة إلى أن مجلس الاحتياطي الفيدرالي سعى بنشاط لكبح جماح التضخم من خلال رفع أسعار الفائدة. ومنذ مارس 2022، تم رفع أسعار الفائدة بمعدلات كبيرة حتى وصلت إلى النطاق الحالي الذي يتراوح بين 5.25 % – 5.50 %. ويتمثل الهدف من رفع أسعار الفائدة في إبطاء وتيرة النشاط الاقتصادي وخفض معدلات التضخم في نهاية المطاف. وقد يكون التباطؤ الأخير الذي طرأ على نمو أسعار المنتجين من المؤشرات المبكرة على أن جهود الاحتياطي الفيدرالي بدأت تؤتي ثمارها.

طلبات إعانة البطالة

كشفت أحدث البيانات الصادرة عن وزارة العمل عن تحسن وضع سوق العمل الأمريكية بوتيرة أفضل من المتوقع. إذ انخفض عدد الأشخاص الذين تقدموا بطلبات الحصول على إعانات البطالة الجديدة بشكل ملحوظ ووصل عدد الطلبات إلى 211 ألف طلب في الأسبوع المنتهي في 6 أبريل. ويعتبر هذا الرقم أقل بنحو 11 ألف طلب مقارنة بتوقعات الاقتصاديين. وتجدر الإشارة إلى أن تلك الأرقام عادة ما تشهد تقلبات إلى حد ما في فصل الربيع نتيجة لتزامنه مع عدد من العطلات مثل عيد الفصح والعطل الدراسية المعروفة باسم عطلة الربيع، والتي تصادف أسابيع مختلفة كل عام. وعلى الرغم من رفع مجلس الاحتياطي الفيدرالي لأسعار الفائدة خلال الفترة السابقة بهدف إبطاء وتيرة التضخم، إلا أن سوق العمل ما يزال يبدو قوياً. وزاد معدل نمو الوظائف في مارس، وانخفض معدل البطالة هامشياً. وعلى الرغم من ذلك، يمثل هذا الوضع "سيف ذو حدين". ففي الوقت الذي يعتبر فيه قوة سوق العمل من العوامل الإيجابية، إلا انه قد يساهم أيضاً في استمرار ارتفاع معدلات التضخم نظراً لزيادة الإنفاق على الخدمات.

وارتفع الدولار الأمريكي خلال الأسبوع وأنهى تداولاته مغلقاً عند 105.237.

أوروبا

المؤتمر الصحفي للبنك المركزي الأوروبي

قرر البنك المركزي الأوروبي الإبقاء على أسعار الفائدة عند أعلى مستوياتها القياسية الحالية في الوقت الحالي، إلا أنه أشار إلى إمكانية تغيير المسار قريباً. ويأتي هذا القرار بعد عام ونصف من رفع أسعار الفائدة لكبح جماح التضخم في منطقة اليورو. وبدأ معدل التضخم في الانخفاض بالفعل، ويقترب الآن من المستوى المستهدف الذي حدده البنك المركزي الأوروبي بنسبة 2 %. إلا أن هذا التباطؤ تسبب أيضاً في إثارة بعض المخاوف المتعلقة بقوة اقتصاد منطقة اليورو، وذلك في ظل تعثر الإقراض المصرفي وركود النمو. وفي ضوء تلك المؤشرات المتضاربة، أشار البنك المركزي الأوروبي إلى أنه قد يكون مستعداً لخفض أسعار الفائدة في اجتماعه المقبل، إذا أكدت بعض نقاط البيانات استمرار تراجع معدلات التضخم واستقرار عدد من المؤشرات الاقتصادية مثل نمو الأجور ومعدل التضخم الأساسي. ويشير هذا إلى إمكانية تغيير مسار السياسة النقدية للبنك المركزي الأوروبي من مكافحة التضخم إلى تحفيز الاقتصاد.

وتراجع اليورو أمام الدولار الأمريكي إلى 1.0643 بنهاية تداولات الأسبوع.

المملكة المتحدة

الناتج المحلي الإجمالي في المملكة المتحدة على أساس شهري

أظهر اقتصاد المملكة المتحدة مؤشرات دالة على الانتعاش في مستهل العام 2024. وفي الوقت الذي كان النمو الإجمالي في فبراير متواضعا بنسبة 0.1 %، إلا انه جاء على خلفية المراجعة التي أظهرت أن نمو يناير كان أقوى قليلاً مما كان متوقعا في السابق. ويبدو أن هذا الاتجاه الإيجابي قد استمر خلال شهر مارس، مما دفع الاقتصاديين إلى الاعتقاد بأن الربع الأول من العام قد يشهد انتعاشا قوياً في الناتج المحلي الإجمالي. كما كان هناك المزيد من الأخبار الجيدة التي أشارت إلى توقع انخفاض التضخم، الأمر الذي من شأنه أن يساهم في إعادة المزيد من الأموال إلى جيوب المواطنين وتعزيز الإنفاق الاستهلاكي. إلا أن مسار التعافي قد لا يكون سلساً بالكامل، وقد يؤدي إحكام قبضة الحكومة على النفقات والتأثير المتأخر للزيادات الأخيرة التي طرأت على أسعار الفائدة إلى التأثير سلباً على وتيرة هذا الارتفاع الذي يحركه المستهلك.

وتراجع زوج الجنيه الإسترليني أمام الدولار الأمريكي، ووصل إلى 1.2452 بنهاية تداولات الأسبوع.

الكويت

الدينار الكويتي

أنهى الدولار الأمريكي تداولات الأسبوع مقابل الدينار الكويتي مغلقاً عند مستوى0.30725 .

البيانات المالية المعلنة أثرت على توقعات تعديل مجلس الاحتياطي الفيدرالي لمسار أسعار الفائدة

ضمن جوائز" جلوبل فاينانس العالمية" للتمويل المستدام لعام 2024

«الوطني» يتوج بجائزة أفضل بنك بالشرق الأوسط في التمويلات المرتبطة بالاستدامة

توّج بنك الكويت الوطني بجائزة أفضل بنك بالشرق الأوسط في التمويلات المرتبطة بالاستدامة للعام 2024، وذلك في الاستبيان السنوي الرابع الذي أجرته مجلة جلوبل فاينانس العالمية المتخصصة.

ويُكرّم استبيان مجلة جلوبل فاينانس السنوي الكيانات العالمية والإقليمية الرائدة على أنشطتها خلال 2023 في مجال التمويل المستدام الذي يختص بالمبادرات المصممة للتخفيف من الآثار السلبية لتغير المناخ والمساعدة في بناء مستقبل أكثر استدامة للبشرية.

وتضمنت معايير اختيار الفائزين بجائزة أفضل التمويلات المرتبطة بالاستدامة، سياسات وأهداف الحوكمة بالإضافة إلى الإنجازات القابلة للقياس في تمويل الاستدامة البيئية والاجتماعية.

كما شملت جوائز هذا العام تمويل الاستدامة الشامل، والتميز في إصدارات السندات، ودعم المجتمع، وإدارة الموارد، والشفافية وإعداد التقارير، والبنية التحتية، وتمويل الاستدامة في الأسواق الناشئة.

قام بنك الكويت الوطني خلال السنوات الماضية باتخاذ خطوات هامة لدمج معايير الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية في صميم أعماله التجارية وعملياته التشغيلية وثقافته المؤسسية.

كما قامت المجموعة بتعديل مسار إستراتيجيتها الخاصة بالحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية من نهج قائم على ست ركائز إلى أربع ركائز مترابطة وهي الحوكمة من أجل المرونة، والخدمات المصرفية المسؤولة، والاستفادة من قدراتنا، والاستثمار في المجتمعات التي نعمل بها. وعلاوة على ذلك كان الوطني في مقدمة البنوك التي اتخذت خطوات للاستفادة من التوجه العام نحو التمويل المستدام من خلال إطلاق خدمات ومنتجات في عملية التحول الأخضر عبر كافة فروعه منها قروض "الرهن العقاري الأخضر، القرض الاستهلاكي للسيارات الكهربائية، التمويلات المرتبطة بالاستدامة، قروض الإسكان منخفض الانبعاثات.

كما وضع البنك هدفاً لخفض إجمالي الانبعاثات التشغيلية بنسبة 25% بحلول العام 2025، مقارنة بمستويات السنة المرجعية 2021 إلى جانب حصول المقر الرئيسي لبنك الكويت الوطني على الشهادة الذهبية في اعتماد الريادة لأنظمة الطاقة وحماية البيئة "LEED Gold".وتمثل جهود البنك المتعلقة بالاستدامة جزء من خطته الشاملة لتحقيق الحياد الكربوني بحلول 2060 وتطلعه إلى بلوغ صافي انبعاثات صفرية من الناحية التشغيلية بحلول عام 2035.

واصل كسر الأرقام القياسية وسجل سعر الأونصة مستوى 2431 دولارا الجمعة الماضي

«سبائك»: التوترات العسكرية والجيوسياسية تدفع بالذهب إلى قمة سعرية جديدة

أوضح تقرير متخصص صادر عن شركة "دار السبائك" الكويتية أمس الأحد، أن التوترات العسكرية والجيوسياسية تعتبر العامل الرئيسي في الارتفاعات الحادة، التي تشهدها أسعار الذهب منذ بداية الأسبوع الماضي مما جعل الأسعار تلامس قمة جديدة.

وأشار التقرير إلى أن سعر الذهب واصل كسر الأرقام القياسية عندما سجل مستوى 2431 دولارا للأونصة حتى أواخر جلسة يوم الجمعة الماضي، قبل أن يصحح السعر إثر عمليات جني أرباح سريعة ليستقر عند مستوى 2345 دولارا للأونصة.

أضاف أنه على الرغم من عمليات جني الأرباح التي شهدها المعدن الأصفر والتي أدت إلى انخفاضه عند إقفال الأسبوع الماضي فإنه لا يزال عند مستوى قياسي تاريخي نتيجة تصاعد مخاطر العمليات العسكرية المستمرة في منطقة الشرق الأوسط على وجه الخصوص واحتجاز سفن تجارية بالقرب من الخليج العربي.

وذكر أن حركة الأسعار التي استمرت في الصعود منذ يوم الجمعة الماضي سوف تستمر هذا الأسبوع "مادام التصعيد العسكري مستمرا في المنطقة لا سيما بعد شن إيران هجمات ضد الاحتلال الإسرائيلي في وقت متأخر من يوم أمس".

وبين أن العامل الجيوسياسي يطغى حاليا على العامل الفني مما يدفع أسعار الذهب إلى الارتفاع بشكل حاد "وهذا ما شهدناه خلال الأسبوع الماضي عندما قفزت الأسعار بمقدار 150 دولارا في سعر الأونصة خلال أقل من أسبوع قبل أن يتم التصحيح في اللحظات الأخيرة من التداول".

وقال التقرير إن العقود الآجلة للذهب "تسليم يونيو المقبل" قفزت لمستوى 2374 دولارا للأونصة وهو ثامن مستوى قياسي تصل إليه في أقل من شهر بعد أن لامست مستوى 2448 دولارا خلال الأسبوع الماضي "ونترقب المزيد من الارتفاعات عند افتتاح الأسواق غدا الاثنين في ظل التصعيد العسكري الحاصل".

وأكد أن العوامل التي دفعت الذهب لأعلى مستوى له يوم الجمعة الماضي "لا تزال قائمة بقوة" إذ تشير أحدث البيانات إلى أن البنوك المركزية مستمرة في شراء المعدن الأصفر لاسيما بنك الشعب الصيني "البنك المركزي" الذي كان أكبر مشتر للذهب خلال شهر فبراير الماضي حيث زاد احتياطياته بمقدار 12 طنا ليصل المخزون لديه إلى 2257 طنا من الذهب.

أضاف تقرير "دار السبائك" أن الذهب حاليا هو الأداة الاستثمارية الأهم في وجه المخاطر الجيوسياسية، مشيرا إلى أن المستثمرين حول العالم يتابعون عن كثب التطورات المتسارعة في الشرق الأوسط إلى جانب الأحداث الاقتصادية الأمريكية والصينية "وسنشاهد المعدن الأصفر عند قمم جديدة خلال هذا الأسبوع مادامت المخاطر العسكرية تزداد في الشرق الأوسط خصوصا".

وعن السوق المحلي أفاد بأن سعر الغرام من عيار 24 بلغ 23ر5 دينار (نحو 71 دولارا) أما عيار 22 فبلغ 21ر55 دينار (نحو 66 دولارا) فيما أغلقت الفضة عند 328 دينارا (نحو 1000 دولار) للكيلوغرام.

يذكر أن (الأونصة) إحدى وحدات قياس الكتلة وتستخدم في عدد من الأنظمة المختلفة لوحدات القياس وتسمى أيضا الأوقية وتساوي 28ر349 غرام فيما تساوي باعتبارها وحدة قياس للمعادن النفيسة 31ر103 غرام.

سعر الذهب سجل قفزة كبيرة الجمعة الماضي

أكدا على الحاجة إلى "تحفيز القدرة التنافسية الأوروبية"

ماكرون وشولتس يدعوان إلى إعادة التوازن التجاري مع الصين

باريس – "وكالات": دعا الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون والمستشار الألماني أولاف شولتس، إلى "إعادة التوازن" في العلاقات التجارية بين أوروبا والصين عشية زيارة الزعيم الألماني لبكين.

وقال مسؤولون في مكتب ماكرون إن الزعيمين الأوروبيين ناقشا في مكالمة عبر الفيديو تأثير الحرب في أوكرانيا على الأمن الأوروبي.

ويتوجه شولتس إلى الصين نهاية هذا الأسبوع في زيارة حساسة تستغرق ثلاثة أيام في وقت يشدد الغرب لهجته تجاه بكين، سواء في ما يتعلق بممارساتها التجارية أو قربها من موسكو.

طيران "لوفتهانزا" الألمانية وفرعها النمساوي يعلقان رحلاتهما من طهران وإليها حتى 18 أبريل

وشدد ماكرون وشولتس في مكالمتهما أيضا على الحاجة إلى "تحفيز القدرة التنافسية الأوروبية".

وقال مكتب ماكرون إن الزعيمين أكدا مجددا "دعمهما الثابت والطويل الأجل لأوكرانيا" و"ناقشا مبادرات أوروبية لتقديم دعم عسكري لأوكرانيا".

وزيارة الرئيس الفرنسي لأوكرانيا متوقعة منذ أسابيع عدة، لكنه قال إنه لن يجري الرحلة إلا عندما يكون لديه شيء ملموس في حوزته.

ويلتقي ماكرون وشولتس وجها لوجه في اجتماع فرنسي ألماني مشترك في 28 مايو في ميسبرغ قرب برلين، وسيتزامن مع زيارة دولة لألمانيا يجريها الرئيس الفرنسي.

ورغم المسائل الشائكة، يعتزم المستشار الألماني التركيز خصوصا على "الأعمال التجارية" في ثاني زيارة له منذ تولّيه منصبه أواخر 2021 للصين التي تعدّ أكبر شريك تجاري لألمانيا. ويتوقّع أن تكون المناقشات صعبة، في حين يخوض الاتحاد الأوروبي شدّ حبال مع الصين متّهما إيّاها بزعزعة السوق الأوروبية من خلال إغراقها بمنتجات منخفضة الكلفة.